

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة الأردنية الهاشمية

# إستراتيجية وزارة المالية

للأعوام

2013 – 2011

## مقدمة :

تسعى وزارة المالية ومن خلال تبنيها لإستراتيجياتها متوسطة المدى المتعاقبة (2008-2010) و(2011-2013) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج التي من شأنها المساهمة في تحقيق بعض الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة بتحقيقها وتسريع وتيرة التغيير قدماً لتطوير أداء الوزارة آخذةً بعين الاعتبار بعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والتطورات المحلية والإقليمية على كافة الصعد.

ونتيجة لمراجعة الوزارة لإستراتيجيتها السابقة (2008-2010) وبالرجوع لمجموعة من التقارير الدولية كتقرير البعثة المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين (IMF&IBRD) وتقرير الإتحاد الأوروبي للإنفاق العام والمسائلة المالية (PEFA) ومن خلال إجراء الدراسة التحليلية لبيئة العمل الداخلية والخارجية للوزارة والوقوف على عناصر القوة وفرص التحسين وتعزيزها ومراعاة نقاط الضعف والتهديدات وإيجاد السبل لمعالجتها تم بناء الإستراتيجية الحالية (2011-2013) لتتضمن مجموعة من الأهداف التي تسعى الوزارة من خلالها لرفع سوية الخدمات المقدمة والوصول إلى الممارسات الدولية المثلى في تحقيق أفضل النتائج وتنفيذ خطط العمل والإستراتيجيات الفرعية للمديرية كإستراتيجية التدريب وإستراتيجية الدين العام وإستراتيجية إدارة المعرفة . كما تتضمن هذه الإستراتيجية خطة لإدارة المخاطر تحدد مجموعة من المخاطر التي من شأنها التأثير على مسيرة الإنجاز بخطط الوزارة وتحدد الإجراءات الوقائية لمواجهة هذه المخاطر من خلال منهجيات عمل واضحة وهادفة تتفق ومعايير المشاركة بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية وصولاً إلى خطة عمل واقعية تستجيب لرؤية وتوجهات الحكومة وتتسجم والأهداف التي حددتها وثيقة الأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن وكتب التكليف السامي فيما يتعلق بتحسين أداء المالية العامة والانضباط المالي والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تطبيق مشروع الإطار المالي متوسط المدى والاشتراك في المعايير الدولية الخاصة بنشر البيانات وتطوير آلية إدارة الحسابات الحكومية بما يخدم سهولة الرقابة على المال العام، كما عملت الوزارة على تطبيق المراحل النهائية من

حساب الخزينة الموحد وتوفير قاعدة بيانات شاملة لكافة العمليات المالية للحكومة تعميقاً لنهج اللامركزية من خلال تطبيق نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وبرامج الإصلاح الوطني. وتتفق هذه الإستراتيجية مع ما انتهجته الوزارة منذ سنوات طويلة في مجال التطوير والتحسين المستمر وتبسيط إجراءات العمل و تشجيع الإبداع والابتكار وإيجاد أساليب جديدة ومتطورة تتواءم مع الممارسات الدولية وتعزيز المصداقية الدولية بالإحصاءات الصادرة عن الوزارة من حيث دقتها وشموليتها وتوفرها في المواعيد المحددة.

## المحتويات:

4	نظرة عامة عن وزارة المالية
5	الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية
6	الهيكل التنظيمي لوزارة المالية
7	تحليل بيئة عمل وزارة المالية
8	الأهداف الوطنية
8	أهداف وزارة المالية
9	مؤشرات أداء المحور الأول من الأهداف المؤسسية لوزارة المالية
10	مؤشرات أداء المحور الثاني من الأهداف المؤسسية لوزارة المالية
12	إستراتيجية المخاطر
13	المشاريع الرئيسية لوزارة المالية
14	إستراتيجية وزير المالية
16	مؤشرات الأداء في تقرير PEFA

## نظرة عامة عن وزارة المالية

تضطلع وزارة المالية بدور أساسي في رسم السياسة المالية للدولة والإشراف على تنفيذها وتوجيه الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى إدارة الدين العام الداخلي والخارجي وتحقيق التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية خدمة للاقتصاد الوطني.

وتشتمل الأعمال الأساسية للوزارة على تحصيل الإيرادات العامة وتوريدها للخزينة والإشراف على صرف النفقات العامة والرقابة عليها وتنظيم الحسابات المتعلقة بهما، إدارة التدفقات النقدية، دراسة الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية وتحليلها وتقييم السياسات والإجراءات الضريبية، إدارة شؤون التقاعد المدني والعسكري، دراسة القضايا التي تنشأ عنها حقوق للحكومة، إعداد التشريعات المالية المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة والعمل على تطويرها وتحديثها.

كما تقدم الوزارة خدماتها للعديد من متلقي الخدمة ومنهم المتقاعدين العسكريين والمدنيين والمواطنين بشكل عام، الدوائر الحكومية الأخرى، مؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات محلية وإقليمية ودولية. حيث أدت الجهود التشاركية التي تقوم بها الوزارة إلى تعزيز جسور التعاون والثقة مع الموظفين ومتلقي الخدمة وفتح آفاق جديدة أمام الاستغلال الأمثل لثمار المعرفة والتي توجت بحصول الوزارة على المركز الأول في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في الدورة الرابعة (2009/2008)، وأفضل الممارسات في الدورة الخامسة (2011/2010).

## الرؤيا:

إدارة مالية متميزة على المستوى الإقليمي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المملكة وتحقيق رفاه المواطنين .

## الرسالة:

الارتقاء بآليات إدارة المال العام ومستوى الخدمات المقدمة من خلال تحديث التشريعات المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية وبالاعتماد على الموارد البشرية والإدارية المعرفية.

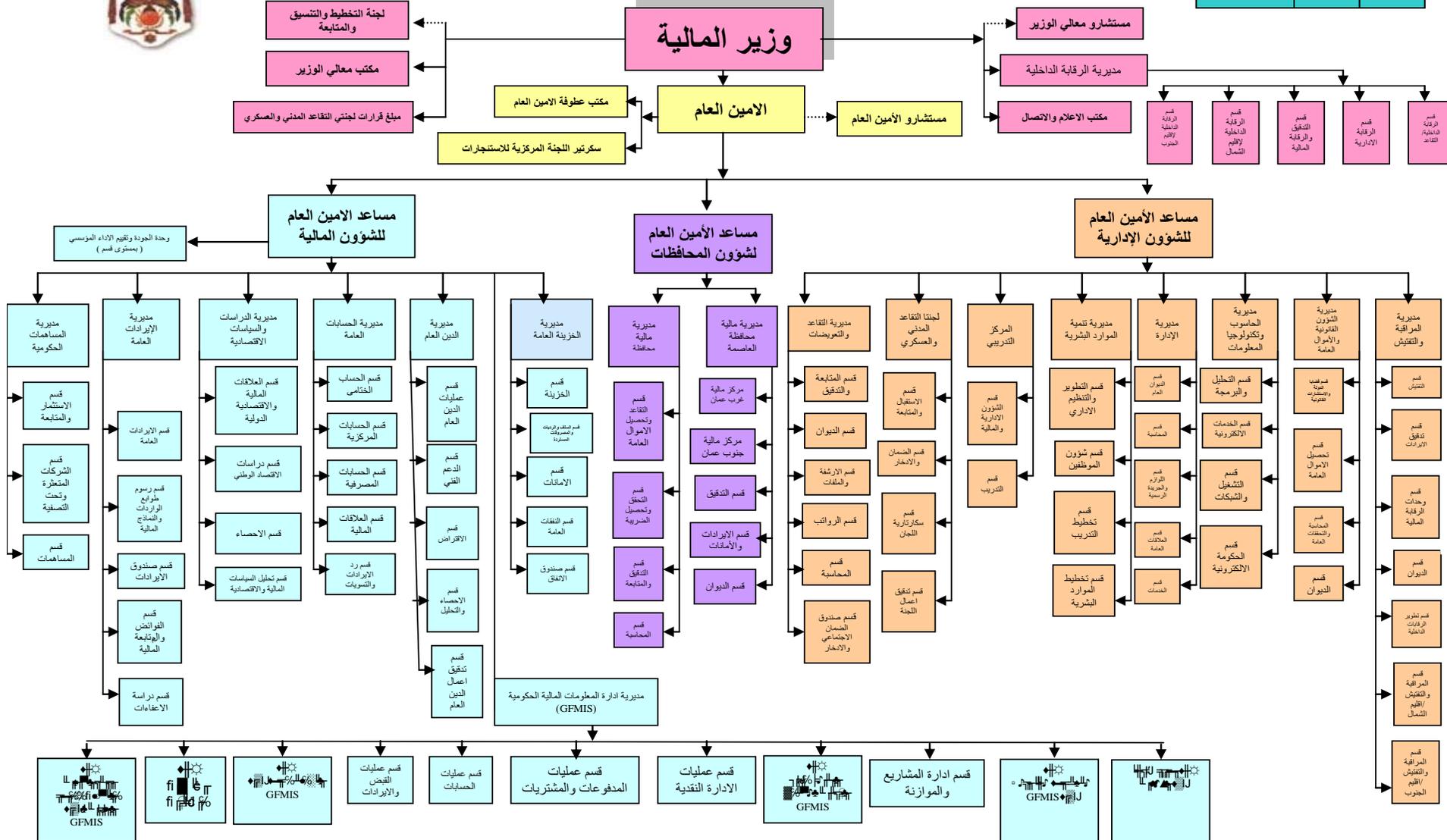
## القيم الجوهرية :

1. الانتماء.
2. التطوير المستمر.
3. الشفافية والإفصاح.
4. التخطيط السليم.
5. التميز.
6. العمل بروح الفريق الواحد.



# الميكمل التنظيمي لوزارة المالية

مديرية	وحدة	قسم
18	1	83



## تحليل بيئة عمل وزارة المالية

<u>نقاط الضعف</u>	<u>نقاط القوة</u>
<ul style="list-style-type: none"><li>• التنسيق ما بين الوزارة من جهة والدوائر التابعة لمعالي الوزير والوزارات والدوائر الأخرى.</li><li>• الاتصال مع متلقي الخدمة.</li><li>• قلة الكوادر البشرية المؤهلة.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>• دعم الإدارة العليا لبرامج الإصلاح.</li><li>• دور الوزارة الفاعل في القطاع العام.</li><li>• وجود التمويل اللازم لتحقيق أهداف الوزارة.</li><li>• وجود المركز التدريبي.</li><li>• اعتماد أفضل الممارسات العالمية في مجال المالية العامة.</li><li>• نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.</li></ul>
<u>التحديات</u>	<u>الفرص</u>
<ul style="list-style-type: none"><li>• عجز الموازنة وارتفاع رصيد الدين العام.</li><li>• حجم وعدم مرونة النفقات الجارية.</li><li>• عدم مرونة القوانين والأنظمة التي تحكم التوظيف في القطاع العام.</li><li>• صغر حجم الاقتصاد الأردني وانكشافه.</li><li>• تسرب الكفاءات المؤهلة إلى المؤسسات المحلية والخارجية.</li><li>• ارتفاع فاتورة دعم الطاقة والمواد التموينية</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>• الاستقرار السياسي والأمني.</li><li>• العلاقات المميزة مع الشركاء الاستراتيجيين المحليين.</li><li>• العلاقات المميزة مع العالم الخارجي.</li></ul>

## الأهداف الوطنية

تسعى وزارة المالية من خلال هذه الإستراتيجية إلى المساهمة بشكل فاعل في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية المبينة تاليا والمنبثقة عن الأجندة الوطنية ووثيقة كلنا الأردن، وكتب التكليف السامي بالتنسيق والتعاون مع شركاء وزارة المالية والوزارات والدوائر المعنية::

- 1- تطوير الاقتصاد الوطني ليكون مزدهرا ومنفتحا على الأسواق الإقليمية والعالمية .
- 2- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليا وشفافة وخاضعة للمسائلة على الصعيدين المركزي والمحلي.

## أهداف وزارة المالية:

لتحقيق رؤية ورسالة الوزارة تم تبني المحاور التالية لتحديد أهدافها:

**المحور الأول :** يشمل رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي والنقدي في المملكة ويساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وحفز النمو في النشاط الاقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم وتنفيذ إطار مالي متوسط يستهدف عجوزات مالية ضمن نطاق قدرة الاقتصاد الوطني وفي إطار السقوف للمديونية العامة التي حددها قانون الدين العام، وبحيث يراعي ذلك زيادة درجات الاعتماد على الذات تدريجيا وتقليل دور الحكومة في الاقتصاد واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص للمساهمة بشكل فاعل في النشاط الاقتصادي.

## وفيما يلي مؤشرات أداء المحور الأول من الأهداف المؤسسية لوزارة المالية

2013	2012	2011	مؤشرات قياس الأداء
4.0%	4.6%	6.2%	عجز الموازنة بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
7.5	8.6%	12.1%	عجز الموازنة قبل المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
30.0%	30.9%	33.6%	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
15.5%	14.6%	14.8%	نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات
88.6%	84.6%	75.2%	نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية
63.5%	64.5%	65.0%	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي

المصدر: موازنة وزارة المالية /قانون الموازنة العامة لعام 2012

### المحور الثاني: يشمل الأهداف المؤسسية لوزارة المالية:

- 1- النهوض بآليات رسم السياسة المالية.
- 2- تحسين كفاءة الرقابة وإدارة الموارد المالية بفاعلية.
- 3- الارتقاء بمبادئ الإفصاح والشفافية.
- 4- تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات المستفيدة من خدمات الوزارة.
- 5- تعزيز القدرات البشرية والمعرفية لدى موظفي الوزارة.

## وفيما يلي مؤشرات أداء المحور الثاني من الأهداف المؤسسية لوزارة المالية

2013	2012	2011	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف المؤسسية
4	4.5	5	• نسبة الانحراف بين المتوقع والفعلي للبيانات المالية (%)	النهوض باليات رسم السياسة المالية
9	10	11.2	• نسبة الانحراف بين المتوقع والفعلي للبيانات الاقتصادية (%)	
22	27	10	• عدد الوزارات والدوائر المطبقة لنظام أـل .GFMIS	تحسين كفاءة الرقابة وإدارة الموارد المالية بفاعلية
20	20	49	• عدد الحسابات المشمولة بحساب الخزينة الموحد/عدد الحسابات	
20	18	10	• عدد وحدات الرقابة الداخلية التي سيتم تطويرها في الوزارات والدوائر الحكومية /وحدة	
3	3	5	• عدد المؤسسات التي سيتم شمولها بالرقابة	
0	0	0	• عدد الملاحظات السلبية الواردة من أـل صندوق النقد الدولي حول الالتزام بالمعيار الخاص لنشر البيانات الحكومية (SDDS).	الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح.
84	82	83	• نسبة رضا متلقي الخدمة (%)	تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات المستفيدة من خدمات الوزارة
74	72	70	• نسبة الرضا الوظيفي لموظفي وزارة المالية	تعزيز القدرات البشرية والمعرفية لوزارة المالية.
75	75	72	• عدد البرامج التدريبية المنعقدة	
1125	1125	1080	• عدد المتدربين من موظفي الوزارة	
77	74	72	• نسبة مساهمة الإدارة العليا والموظفين في إدارة نشر المعرفة (%)	

**إستراتيجية المخاطر  
(2011 – 2013)**

الأهداف المؤسسية لوزارة المالية	المخاطر	درجة المخاطر	الإجراءات الوقائية للمخاطر
النهوض باليات رسم السياسة المالية	أوضاع المنطقة السياسية ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية والنفط عدم تحقق النمو الاقتصادي مع الشركاء الأساسيين.	متوسط	رفع الدعم وتحرير الأسعار. التحوط ضد تقلبات أسعار السلع العالمية. شبكة الأمان الاجتماعي (توجيه الدعم إلى مستحقيه). التحوط ضد تقلبات أسعار العملات الأجنبية. تعديل قانون للدين العام لإلغاء السقوف الفرعية. القيام بمبادلات وشراء الديون الخارجية.
تحسين كفاءة الرقابة وإدارة الموارد المالية بفاعلية	زيادة الفساد المالي (الاختلاسات)	ضعيف	إعداد نظام للرقابة الداخلية. إعداد تعليمات للرقابة الداخلية. إعداد معايير للرقابة لتنسجم مع المعايير الدولية. إعداد خطة وقائية للفساد المالي تتضمن:- • الدوران الوظيفي لأمناء الصناديق. • الدوران الوظيفي لأعضاء لجان اللوازم. الدوران الوظيفي لمعتمدي الصرف.
الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح	عدم نشر البيانات بشكل دوري نقاط الاتصال الأفقية والرأسية مفقودة أو ضعيفة نقاط الاتصال مع العالم الخارجي مفقودة أو ضعيفة	ضعيف	التزام الإدارة العليا بدعم أنشطة الوزارة العمل على سلامة وديمومة الأنظمة العاملة.
تحسين مستوى الخدمات المقدمة	عدم وجود العناصر البشرية المؤهلة عدم وجود البنية التحتية	ضعيف	توفير المخصصات المالية كافية توفير التدريب الملائم
تعزيز القدرات البشرية والمعرفية لوزارة المالية	عدم استقطاب النوعية المطلوبة برغم توفر المخصصات	ضعيف	توفير المخصصات المالية الكافية وصف واضح للتدرج الوظيفي مرتبط بالتدريب

## المشاريع الرئيسية لوزارة المالية

الرقم	اسم المشروع	هدف المشروع	2011	2012	2013
-1	مشروع توفير البنية التحتية اللازمة لرسم السياسات المالية.	توفير النماذج المالية والاقتصادية اللازمة لبناء التقديرات المالية الاقتصادية.	✓	✓	✓
-2	مشروع الإطار المالي متوسط المدى.	بناء إطار مالي متوسط المدى يتضمن التنبؤات الخاصة بالإيرادات والنفقات العامة والعجوزات المستهدفة للمساهمة في إعداد قانون الموازنة العامة بشكل يراعي تلك العجوزات وسقوف الإنفاق للسنوات القادمة لتحقيق وضع مالي سليم.	✓	✓	✓
-3	إعداد دراسة مراجعة الإنفاق العام.	مراجعة وتحليل النفقات الحكومية للقطاعات المختلفة وتقديم التوصيات بشأنها.	✓		✓
-4	مشروع بناء إستراتيجية لإدارة الدين العام.	بناء إستراتيجية تمكن من تحسين مستوى إدارة الدين العام.	✓	✓	✓
-6	مشروع تطوير وحدات الرقابة الداخلية في القطاع العام.	رفع أداء وحدات الرقابة الداخلية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.	✓	✓	
-7	مشروع المحاسب الحكومي.	تأهيل العاملين في المجال المالي والرقابي في الوزارات والدوائر الحكومية.	✓	✓	✓
-8	تطوير وتحسين مستوى الخدمات التقاعدية.	زيادة مستوى ونوعية الخدمات المقدمة في مديرية التقاعد.	✓	✓	✓
-9	مشروع نظام معلومات مالية الحكومة GFMIS .	توفير نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط كافة العمليات المالية المحاسبية لكافة الوزارات والدوائر الحكومية والمراكز المالية مع وزارة المالية.	✓	✓	✓
-11	مشروع الدفع الالكتروني.	تسهيل وتبسيط إجراءات دفع الضرائب والرسوم والبدلات المستحقة على الشركات والمواطنين.	✓	✓	✓
-12	تطبيق حساب الخزينة الموحد.	شمول كافة الحسابات الحكومية ضمن حساب الخزينة الموحد بهدف الاستخدام الأمثل للموارد.	✓	✓	✓

الرقم	اسم المشروع	هدف المشروع	2011	2012	2013
13-	تطوير آلية إعداد خطة التدفقات النقدية.	إعداد خطة للتدفقات النقدية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المالية.	✓	✓	✓
14-	حوسبة الأنظمة المالية وربط المراكز المالية في المحافظات إلكترونياً لتعزيز اللامركزية.	حوسبة جانب من الأنظمة وربط المراكز المالية بها.	✓	✓	✓
15-	تأهيل وتدريب العاملين في وزارة المالية.	تعزيز القدرات البشرية والمعرفية في وزارة المالية.	✓	✓	✓
16-	مشروع تطوير ضريبة الأبنية والأراضي.	أتمتة عملية تحصيل ضريبة الأبنية والأراضي في معظم بلديات المملكة.	✓	✓	✓
17-	توسيع نطاق الرقابة على الوحدات والمؤسسات الحكومية.	شمول كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات المستقلة برقابة وزارة المالية بالتنسيق مع ديوان المحاسبة بهدف المحافظة على المال العام.	✓	✓	✓

## إستراتيجية وزير المالية

## تعمل الوزارة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

البرامج والمشاريع والأنشطة التي تحقق الأهداف	الهدف الاستراتيجي	أهداف الإستراتيجية الشاملة	الرقم
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. مشروع توفير البنية التحتية اللازمة لرسم السياسات المالية.</li> <li>2. مشروع الإطار المالي متوسط المدى.</li> <li>3. إعداد دراسة مراجعة الإنفاق العام.</li> <li>4. مشروع بناء إستراتيجية لإدارة الدين العام.</li> </ol>	<p>رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي في المملكة ويساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وحفز النمو في النشاط الاقتصادي.</p>		
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. مشروع تطوير وحدات الرقابة الداخلية في القطاع العام.</li> <li>2. مشروع المحاسب الحكومي.</li> <li>3. تطبيق حساب الخزينة الموحد.</li> <li>4. تطوير آلية إعداد خطة التدفقات النقدية.</li> <li>5. توسيع نطاق الرقابة على الوحدات والمؤسسات الحكومية.</li> </ol>	<p>تحسين كفاءة الرقابة وإدارة الموارد المالية بفاعلية.</p>	ضمان انضباط مالي كلي طويل المدى	أولاً
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. المعيار الخاص لنشر البيانات SDDS (مشروع تنفيذ كامل متطلبات الانضمام إلى المعايير الدولية).</li> </ol>	<p>الارتقاء بمبادئ الإفصاح والشفافية.</p>		
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. مشروع توفير البنية التحتية اللازمة لرسم السياسات المالية.</li> <li>2. مشروع الإطار المالي متوسط المدى.</li> </ol>	<p>رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي في المملكة ويساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وحفز</p>	تعزيز الموازنة المرتكزة على السياسات	ثانياً

<p>3. إعداد دراسة مراجعة الإتفاق العام.</p> <p>4. مشروع بناء إستراتيجية لإدارة الدين العام.</p>	<p>النمو في النشاط الاقتصادي.</p>		
<p>1. مشروع توفير البنية التحتية اللازمة لرسم السياسات المالية.</p> <p>2. مشروع الدفع الإلكتروني.</p> <p>3. مشروع تطوير ضريبة الأبنية والأراضي.</p>	<p>رسم السياسة المالية بشكل يعزز الاستقرار المالي في المملكة ويساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وحفز النمو في النشاط الاقتصادي.</p>	<p>تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام</p>	<p>ثالثا</p>
<p>1. حوسبة الأنظمة المالية وربط المراكز المالية في المحافظات الكترونيا لتعزيز اللامركزية.</p> <p>2. مشروع الدفع الإلكتروني.</p>	<p>تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات المستفيدة من خدمات الوزارة.</p>	<p>الاهتمام الكافي بهموم المواطنين</p>	<p>رابعا</p>

وستعمل هذه البرامج والمشاريع والأنشطة على تحسين مؤشرات الأداء في تقرير PEFA والمتوقع كما يلي:-

المحور					(3.1) مصداقية الموازنة
2014	2013	2012	2011	المؤشر الرئيسي	رقم المؤشر
A	A	A	A	حجم الإنفاق الفعلي الكلي بالمقارنة مع الإنفاق المقرر أصلا في الموازنة	(PI-1)
A	A	A	A	الفرق بين الإنفاق الأولي الفعلي والإنفاق الأولي المقدر في الموازنة	(i)
A	A	A	A	هيكل الإنفاق الفعلي بالمقارنة مع ما ورد في الموازنة	(PI-2)
A	A	A	A	الفرق بين الإنفاق الأولي الفعلي والإنفاق الأولي المقدر في الموازنة على مستوى الفصل	(i)
A	A	A	A	مجممل نواتج الإيرادات مقارنة بالموازنة الموافق عليها	(PI-3)
			D	رصيد ومراقبة متأخرات مدفوعات الإنفاق.	(PI-4)
			N.A.	رصيد متأخرات المدفوعات	(i)
B	C+	C	D	وجود بيانات لرصد ومراقبة متأخرات مدفوعات الإنفاق	(ii)
المحور					(3.2) الشمول والشفافية
2014	2013	2012	2011	المؤشر الرئيسي	رقم المؤشر
A	A	A	A	تصنيف الموازنة	(PI-5)
A	A	A	A	نظام التصنيف المستخدم من أجل إعداد وتنفيذ موازنة الحكومة المركزية	(i)

A	A	A	A	قدرة الجمهور أو الجهات المهتمة على الوصول إلى المعلومات عن المالية العامة	(PI-10)
				المحور (3.3) الموازنة المستندة الى السياسات	
2014	2013	2012	2011	المؤشر الرئيسي	رقم المؤشر
A	A	A	A	منظور متعدد السنوات في التخطيط المالي وسياسات الإنفاق وإعداد الموازنة	(PI-12)
A	A	A	A	إعداد توقعات مالية عامة لسنوات متعددة ومخصصات حسب التصنيف الوظيفي	(i)
A	A	A	A	وجود تحليل سنوي لاستدامة الديون الخارجية والداخلية	(ii)
A	A	A	A	وجود استراتيجيات قطاعية بتكاليف محددة للنفقات الجارية والرأسمالية لعدة سنوات	(iii)
A	A	A	B	وجود ربط وصلات بين المشاريع الرأسمالية في الموازنة واستراتيجيات القطاعات والاستراتيجيات الوطنية	(iv)
				المحور (3.4) قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة	
A	A	A	A	توقع توفر الموارد المالية للالتزامات الإنفاق	PI-16
A	A	A	A	مدى فعالية توقعات التدفقات النقدية	(i)
A	A	A	A	الاعتمادية والتوافق في أوقات توفير المعلومات للوزارات والدوائر حول السقوف المالية للإنفاق	(ii)
A	A	A	A	عدد مرات وشفافية حدوث تعديل على مخصصات الموازنة	(iii)

				تسجيل وإدارة الأرصدة النقدية والديون والضمانات	<b>PI-17</b>
A	A	A	A	جودة تسجيل بيانات الديون وتقارير الديون	(i)
B+	B+	B+	B	تجميع وتوحيد أرصدة الحكومة النقدية	(ii)
A	A	A	A	أنظمة عقود القروض الحكومية وإصدار الكفالات	(iii)
			C+	فعالية ضوابط كشوفات الرواتب والأجور	<b>PI-18</b>
A	A	A	A	درجة مطابقة التكامل بين سجلات الموظفين وقاعدة بيانات الرواتب	(i)
A	A	A	A	وقت إجراء التحقيقات على سجلات الموظفين ورواتبهم	(ii)
A	A	A	A	التدقيق الداخلي على سجلات الموظفين ورواتبهم	(iii)
B	B	C+	C	وجود تدقيق على دوام العاملين وربطها بكشوفات الرواتب	(iv)
B+	B	B	C+	فعالية الرقابة الداخلية للنفقات من غير الرواتب والأجور	<b>PI-20</b>
B	C+	C+	C	فعالية الرقابة والضوابط على النفقات الملتزم بها	(i)
A	A	B+	B	الشمولية والفهم لقواعد وإجراءات الرقابة الداخلية الأخرى	(ii)
A	A	A	A	درجة التقيد بقواعد العمليات وتسجيل المعاملات	(iii)
			D+	فعالية الرقابة الداخلية للنفقات من غير الرواتب والأجور	<b>PI-21</b>
B	C+	C	D	التغطية وجودة وظيفة التدقيق الداخلي	
B+	B	C+	C	توزيع التقارير وصدورها بانتظام	
B+	B	C+	C	مدى تجاوب الإدارة إلى تقارير التدقيق الداخلي	
				المحور (3.5) المحاسبية والتسجيل والتقارير	
A	A	A	B+	توقيت وانتظام مطابقة الحسابات	<b>PI-22</b>
A	A	B+	B	مطابقة حساب البنك	(i)
A	A	A	A	مطابقة وتسوية الحسابات المعلقة والسلف	(ii)
			D+	نوعية وتوقيت إصدار التقارير عن الموازنة خلال	<b>PI-24</b>

				السنة الماضية	
C+	C+	C+	D	إطار التقارير بالنسبة إلى التغطية والمقارنة مع تقديرات الموازنة	(i)
A	A	A	A	وقت تقديم التقارير	(ii)
B+	B+	B+	B	وجود المعلومات	(iii)
			C+	جودة وتوقيت إصدار الحسابات الختامية السنوية	PI-25
C	C	C	C	إعداد الحساب الختامي	(i)
A	A	A	A	وقت تقديم الحساب الختامي	(ii)
C	C	C	C	معايير المحاسبة المستخدمة	(iii)
			D+	قابلية التوقع لدعم الموازنة المباشر لآخر ثلاث سنوات	D1
A	A	A	A	مستوى الانحراف السنوي ما بين الدعم الفعلي والمقدر المقدم من المانحين للموازنة العامة	D1 - 1
C	C	C	D	توقعات السحوبات الربعية من المنح	D1 - 2
C	C	D+	D+	المعلومات المالية التي تتيحها الجهات المانحة لإعداد الموازنة وإعداد تقارير برنامج المساعدات	D2
D+	D+	D+	D	وقت وإكمال تقديرات المانحين لدعم المشاريع	D2 - 1
C+	C+	C+	C	تغطية وانتظام تقديم التقارير من قبل المانحين عن الدعم الفعلي للمشاريع	D2 - 1
C+	C+	C+	C	نسبة الدعم المقدم للحكومة المركزية والذي يدار وفق الإجراءات المحلية	D3